

ان هذا الوصف علمه سلمنا ولا نسلم وجوده فيه سلمنا  
ولا نسلم انه مستدل سلمنا ولا نسلم وجوده في الفرع فيجاء  
بالدفع بما عرف من الطرق ومن ثم عرف جواز ايراد المعارضات  
من دفع وكذا من افراج وان كانت مترتبة اي يستدعي  
ترتيبها مثلون لان تسليمه تفديري وثالثها التقويل ومنها  
اختلاف الضارطين الماصل والفرع لعدم الشك بالجامع  
وصوابه بانه القدر المشترك او بان الافضاء سواء  
لا الغاء التفاوت والاعتراضات راجعة الى النسخ وقد  
لاستفسار وهو طلب ذكر معنى اللفظ حيث غرابة  
او اجمال والاصح ان يبينها على المعترض ولا يطف بيان  
تساوي المحامل وكيفية ان الاصل عدم تفاوتها فيبين  
المستدل عدمها او يفسر اللفظ بمثل قبل او غير محتمل  
وفي مقبول دعواه الظهور في مقصده دفعا للاجمال لعدم  
الظهور في الاخر خلافا ومنها التقسيم وهو كون  
اللفظ مترددا بين امرين احدهما منفوع والمختار  
وروده وصوابه ان اللفظ موصوف ولو عرفنا او ظاهر  
ولو يعبر عنه في المراد ثم المنع لا يعترض المحاطة بالدليل  
اما قبل تمامه لعدمه او يعبر عنه والاول اما مجرد

او مع

او مع المستدل كلا نسلم كذا ولم لا يكون كذا او انما يلزم كذا  
لو كان كذا وهو المناقضة وان اصح لاستفاد المقدمة  
فغصب لا يسمعه المحققون والثاني اما مع منع الدليل  
بناء على تخلف حكمه فالنقض الاجمالي او مع تسليمه  
والاستدلال بما ينفي في الشكوك ثبوت الدلول المعارضة  
فيقول ما ذكرت وان دل فعندي ما يعنيه وينقلب  
مستدلا وعلى المنوع الدفع بدليل فان منع ثانيا فكامر  
وهذا الي اتمام العطل وان انقطع بالمنوع او الزام  
المانع ان انتهى الى الصوري او يقيني مستهور  
**خاتمة القياس من الدين وثالثها حيث**  
يتعين ومن اصول الفقه خلافا لامام الحرمين وحكم  
المعنى قال السمعاني يقال انه دين الله وشريعته وايحوز  
ان يقال قاله الله ثم القياس من كفاية يتعين على مجملد  
اصح اليه وهو جلي وضعي فالجلي ما قطع فيه بيني الفارق  
او كان احتمالا ضعيفا والخفي خلافاه وقيل الجلي هذا  
والخفي الشبه والواضح بينهما وقيل الجلي الاول والواضح  
المساوي والخفي الاوون وقياس العلة ما صرح فيه بها